

الاتساع اللغوي من خلال التقارض في مقولتي النوع والعدد

المختار السالم حمد

طالب دكتوراه: مكونة اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة نواكشوط

المقدمة:

تعتبر مقولتا النوع والعدد من المقولات المحورية في تصنيف الوحدات اللغوية داخل قسم الأسماء، حيث تمكن مقولة النوع من تصنيف وحدات هذا القسم إلى أصناف مذكورة وأخرى مؤنثة، كما تصنف مقولة العدد هذه الوحدات إلى مفرد ومثنى وجمع، ولكل قسم من أقسام المقولتين متطلبات تركيبية خاصة يحددها النظام النحوي، ويتنبأ بإمكانات العدول عنها. ويخضع النحاة هاتين المقولتين لمقولة الأصل والفرع، المحورية في الفكر النحوي العربي، فيصنفون التذكير أصلاً والتأنيث فرعاً عليه والإفراد أصلاً والتنثية والجمع فرعين عليه¹.

ويسوغون أصالة التذكير بتجرده من العلامة، والتجرد هو خاصية الأصول؛ حيث تستغني بالأوضاع الأول عن العلامات الطارئة للفرق. والتجرد أيضاً هو ذاته مسوغ اعتبار الأفراد أصلاً للتنثية والجمع؛ حيث إن المفرد لا يحتاج إلى علامة خطية للدلالة على العدد في الأصل بينما يفتقر المثنى والجمع بأنواعه إلى أمارات دالة على العدد².

ومصطلح التقارض مأخوذ من القرض: بمعنى السلف، أي أن الكلمة تستعير خاصية الأخرى للورود في موقعها والحلول محلها، فهو من وقوع اللفظ موقعا ليس له بالأصالة، وإنما يحله عن طريق التوسع أو الترخص في القرائن عند أمن اللبس. ويقول ابن جني عن معنى التقارض: "اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منشورا منظوما، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً"³

وستتناول موضوع التقارض في هاتين المقولتين: "مقولة النوع ومقولة العدد" من خلال فرعين نخصص الأول للتقارض داخل مقولة النوع، ونجعل الثاني للحديث عن التقارض في مقولة

¹ -حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، دار الشروق، 2001م، ص86-89

² - نفس الرجوع ص89

³ محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ط1، دار الشروق، 2000م، ص153

العدد. ونلفت انتباه القارئ الكريم إلى أن مصطلح التقارض أو التبادل بين هذه المقولات قال به النحاة كآلية لتفسير العدول عن قانون المطابقة، أو عدم الالتزام به في بناء التراكيب. إضافة إلى تفسير إيراد بعض الصيغ اللفظية مكان بعضها الآخر كنوع من التوسع، وإن لم يترتب عليه هدر قرينة المطابقة. فهو وسيلة لتفسير كثير من العدول اللفظي، وإيراد الصيغ في موضع غير موضعها الذي تقرره القواعد، واعتبار ذلك كله غير مؤثر على البنية الأساسية للتركيب.

الفرع الأول: التقارض في مقولة النوع

العدول عن المطابقة في مقولة النوع أسلوب عربي ورد به القرآن والشعر وفصيح الكلام المنثور، وقد اعتبر النحاة أنه جزء من فكر العربي وتصوره عن اللغة، لكثرة هذا الأسلوب في كلامهم. فيروي الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول فلان لغوب جاءتته كتابي فاحتقرها، فاستنكر أبو عمرو إلحاقه علامة التأنيث للفعل جاء والفاعل مذكر، فقال له: أنقول جاءتته كتابي؟ فرد الرجل قائلاً: نعم، أليس بصحيفة؟ ومعنى هذا أن الكتاب لما كان في دلالة مساوية للصحيفة، والصحيفة مؤنثة ساغ حمل الكتاب - ذهنياً - على معنى الصحيفة وإلحاق علامة التأنيث لذلك بالفعل. وفي كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري أن الفصاحة زينة ومروءة، ترفع الخامل وتزيد النبيه نباهة؛ وأول الفصاحة معرفة التأنيث والتذكير في الأسماء والأفعال والنعى قياساً وحكاية، وهي ألزم من معرفة الإعراب¹.

فمن القوانين النحوية المقررة الثابتة المطابقة بين المبتدأ والخبر، أو بين المنعوت والنعى أو بين الحال وصاحبها، وإن كانت تتفاوت بين الإطلاق وعدمه. وقد ساعد المعنى - في بعض الحالات - على الترخص في بعض نواحي المطابقة، فجاء المبتدأ مذكراً، والخبر مؤنثاً، كما ورد العكس أيضاً، وجاء الفاعل مذكراً ولحقت الفعل علامة تأنيث كما جاء مؤنثاً ولم تلحق الفعل علامة تأنيث. كل ذلك يمكن اعتباره نوعاً من الترخص في قرينة المطابقة، عند أمن اللبس وقيام دليل حالي أو مقالي دال عليها.

أولاً: تذكير المؤنث

حظيت ظاهرة تذكير المؤنث بمساحة معتبرة في مصنفات القدماء؛ حيث أفرد لها بعضهم أبواباً وفصولاً واستطردوا لها العديد من الشواهد؛ سواء من القرآن الكريم، أو الأحاديث النبوية

¹ - ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ت: طارق عبد عون الجنابي، ط1، مطبعة العاني، بغداد، ص48

الشريفة، أو من أشعار العرب، وحتى من كلامهم المنشور. ويقول ابن جني: "إن تذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه رد فرع إلى أصل"¹.

ومن ما جاء من النصوص وفق هذه الظاهرة قوله تعالى: {فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ}²، حيث جاءت الآية بتذكير الموعظة في إسنادها إلى الفعل، وهي مؤنثة في اللفظ؛ وذلك لأن الموعظة هنا حملت على الوعظ³.
ومثل ذلك قول الشاعر:

هل تعرف الدار يعفيها المور والدجن يوماً والعجاج المهمور
لكل ريح فيه ذيل مسفور

فأورد الضمير "فيه" مذكراً لأن الدار مكان، فحملة على ذلك⁴.
ومن ذلك قوله تعالى: {وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَ مِثَا}⁵، حيث ذكر وصف البلدة (ميتاً) وهي مؤنثة لأنها حملت على معنى المكان، (أي مكاناً ميتاً)، ومنه قوله عز وجل: {فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي}⁶، ذكر اسم الإشارة العائد على الشمس وهي مؤنثة لأنه ذهب به إلى معنى هذا الشخص أو هذا المرئي. منه كذلك قوله تعالى: {الْأَسْمَاءُ مُنْفَطِرِ بِهِ}⁷، حيث وصف السماء وهي مؤنثة لأنه ذهب بها إلى معنى السقف⁸.

ومنه (تذكير المؤنث) قول الأعشى:

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما يضم إلى كشحيه كفا مخضباً
فذكر «الكف» لأنه ذهب بها مذهب العضو.

¹ - ابن جني، الخصائص، ج2، ص415

² [البقرة: 275]

³ - ابن جني، الخصائص، ج2، ص412

⁴ - سيبويه، أبو بشر عثمان ابن قنبر، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط4، ج2، ص180

⁵ [ق: 11]

⁶ - [الأنعام: 78]

⁷ [المزمل: 18]

⁸ - ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بنغ البينعطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، دار الخير بيروت، لبنان، ط2، 2007م، ج8، ص446

ومنه في التنزيل تذكير خبر الرحمة في قوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ} ¹، لأن المراد بالرحمة ههنا في بعض التفاسير: الغيث. ومنه أيضا قوله تعالى: {يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ} ²، والمراد به آدم عليه السلام.

وقال بعض العرب: قال فلانة، وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل [يقصد سيبويه حذف تاء التأنيث من حضر، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء]. يقصد بطول الكلام الفصل بين الفعل والفاعل، وهذا الفصل سد مسد التأنيث بالتاء. وعلى حذفهم تاء التأنيث بـ "أنه صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ³. ومن هذا قوله عز وجل: {مَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى} ⁴، وقوله: {مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ الْبَيِّنَاتُ} ⁵. وهو كثير في القرآن والشعر. ومنه أيضا قول الأعشى:

فَمَا تَرَى لِمَتِي بُدِّلَتْ فَإِنْ الْحَوَادِثُ أَوْدَى بِهَا
فذكر ضمير الحوادث وحذف التاء من (أودى)؛ لأنه ذهب بها مذهب الحدثان.
ومنه قول الحطيئة:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي
حيث ذهب بالنفس إلى الإنسان، فذكر لأنه حمل أنفس على معنى إنسان أو شخص ⁶.
وكذا قول الشاعر:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا
وقال عامر ابن جوين الطائي:
فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها ⁷
فذكر حيث ذهب بالأرض إلى المكان
ومن هذا كذلك قول زياد الأعجم:
إن الساحة المروءة ضمنا قبرا بمرور على الطريق الواضح

¹[الأعراف: 56]

²[النساء: 1]

³ - سيبويه الكتاب، ج2، مرجع سابق، ص38

⁴[البقرة: 275]

⁵[آل عمران: 105]

⁶ - ابن جني، الخصائص، ج2، ص412

⁷ - سيبويه الكتاب، ج2، ص 46

حيث ذكر الضمير العائد على السماحة والمروءة وهما مؤنثتان لأنه ذهب بالسماحة إلى السخاء وبالمروءة إلى الكرم.

ومنه قول جرير:

لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام

وقول الآخر:

إن امرؤ غره منك واحد بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور

حيث لم يلحق الشاعر علامة التأنيث بالفعل "ولد" في البيت الأول مع أن الفعل مسند إلى اسم مؤنث تأنيثاً حقيقياً، كما ذكر الآخر الفعل "غره" مع أنه مسند إلى اسم مؤنث وهو لظة "واحدة". فهذه نماذج من حمل المؤنث على المذكر.

ثانياً: تأنيث المذكر

يعتبر النحاة أن تأنيث المذكر أقل من تذكير المؤنث وأضعف منه في القياس، لأن تأنيث المذكر من باب ترك الأصل إلى الفرع. ويقول عنه بن جني إنه: "أذهب في التناكر والإغراب"¹.

ومن تأنيث المذكر قوله تعالى: "ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا"² بنصب فتنتهم، رغم أن اسمها "أن قالوا" مذكر، وقوله تعالى: "لِيَلْتَقِطَهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ" {يوسف: 10}، جاء الفعل على التأنيث مسنداً إلى (بعض) وهي مذكر. وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث، وهو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: ذهبت عبد أمك لم يحسن³. ومن ما جاء في الشعر من هذا القبيل قول الأعشى:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

فالمضاف (صدر) اكتسب صفة التأنيث من المضاف إليه (القناة)، ومنه أيضاً قوله:

ألم يك غدر ما فعلتم بشمعل وقد خاب من كانت سريرته الغدر
فالمبتدأ «الغدر» مذكر، والخبر (سريرته، مؤنث)، وأسند الفعل مؤنثاً إلى الغدر لما كان هو السريرة في المعنى.

ومثل هذا في التنزيل، فيما وردت به الرواية عن نافع وأبي عمرو وعاصم فيما رواه عنه أبو بكر بن عياش "ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا" بنصب (الفتنة)، وإسناد «تكن إلى أن قالوا»

¹ - ابن جني، الخصائص، ج2، مرجع سابق، ص415

² [الأنعام: 23]

³ - سيبويه الكتاب، ج1، ص51-52

والتقدير ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة في المعنى، ومثله رفع الإقدام ونصب العادة في قول لبيد:

فمضت وقدمها وكانت عادة منه إذا هي عردت أقدامها
وإنما استجاز تأنيث الإقدام لتأنيث خبره
ومنه قول الشاعر:

يا أيها الراكب المزجى مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت
فإنه ذهب بالصوت إلى الاستغاثة¹

ومن تأنيث المذكر، ما كثر عن العرب من إلحاق علامة تأنيث بفعل الفاعل المذكر إذا أضيف إلى مؤنث، فكأن المضاف بعض المضاف إليه، أو به أو منه ولذلك قرئ قوله تعالى لا تنفع نفسا إيمانها، بالتأنيث، فأنث فعل الإيمان إذ كان من النفس وبها². ومنه قول النواح الكلابي:
وإن كلابا هذه عشر أبطن وأنت بريء من قبائلها العشر
فذكر العدد مع المعدود المذكر، لأنه حمل المعدود أبطن على معنى قبائل أو القبيلة³.
ومنه قول الشاعر:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم
وقول الآخر:

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع
فأنث الفعل المسند إلى (مر الرياح) في البيت الأول، وكذا الفعل المسند إلى (سور) المذكر في البيت الثاني، وذلك لإضافة كل منهما إلى مؤنث.
وقال عمرو بن أبي ربيعة:

وكان مجني دون من كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
فذكر العدد والمعدود لأنه ذهب بالشخوص إلى النساء⁴.
ومنه قول الشاعر:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق

¹ - ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص415

² - ابن عطية، المحرر الوجيز، مرجع سابق، ج5، ص47

³ - ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص417

⁴ - نفس المرجع والصفحة ذاتها

وقول الآخر:

إذ الناس والزمان بعزة وإذ أم عمار صديق مساعف¹

وكذا قول امرئ القيس:

له الويل إن أمسى ولا أم هاشم قريب ولا البسباسة ابنة يشكر²

الفرع الثاني: التقارض في مقولة العدد

أ- التبادل بين المفرد والمثنى

من أساليب العرب إيراد اللفظ الدال على المفرد في موضع اللفظ الدال على المثنى، فعبر عن الإثنين بلفظ الواحد، ويكثر هذا في كل اثنين مترابطين غالباً عند الذكر، فلا يغني أحدهما عن الآخر، ولا ينفرد أحدهما دون الآخر؛ كالعينين والأذنين ونحو ذلك. ويحدث هذا أيضاً فيما كان في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس والظهر والبطن.

1- وضع المفرد موضع المثنى

من ما جاء من النصوص على وضع المفرد موضع المثنى؛ قوله تعالى: {فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَىٰ} ³ حيث خاطب موسى وأخاه هارون وجاء النداء إلى موسى بالإفراد. ومنه كذلك (فقلوا إنا رسول رب العالمين)، حيث وردت لفظة رسول مفردة وهي عائدة على موسى وهارون ومنه قوله تعالى: {وَأَوَّلَهُ رَسُوْلُهُ أَهَقُّ أَنْ يُرْضُوْهُ} ⁴، فوحد الضمير في يرضوه رغم أنه عائد إلى الله ورسوله؛ ومسوغ توحيد الضمير هو أن لا تفاوت بين رضا الله ورضى رسوله صلى الله عليه وسلم فكأننا في حكم مرضي واحد.

ومنه قول الفرزدق:

كأنه وجه تركيبين قد غضبا مستهدف لطعان غير منحجر

حيث أضاف الجزئين إلى متضمنيهما⁵. ومنه قول الآخر:

حمامة بطن الوديين ترنمي سقاك من الغر الغواذي مطيرها

حيث جاء بلفظ البطن مفرداً مضافاً إلى المثنى والمقصود هو بطني الوديين.

¹ - حسين عباس الرفيعة، ظاهرة العول عن المطابقة في العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، 2003م، ص 135-136

² - نفس المرجع، ص 139

³ [طه: 49]

⁴ [التوبة: 62]

⁵ - ابن يعيش، أبو البقاء ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، دار الكتب العلمية، 2001م، ص212

وكذا أيضا قوله تعالى: (لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف) فجاء على أفراد الرحلة وهما في الحقيقة رحلتان؛ رحلة الشتاء ورحلة الصيف، ولكن جاء على الأفراد لأمن اللبس ووضوح المعنى¹

ومنه قول الشاعر:

وكأن بالعينين حب قرنفل أو سنبلأ كحلت به فانهلت

ومنه كذلك قول الشاعر:

إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى بصحراء فلج ظلتا تكفان

حيث ورد لفظ عيني بالأفراد والمراد عيناى بدليل "تكفان" وإنما سوغ ذلك وضوح المعنى وأمن اللبس.

2- وضع المثنى موضع المفرد

من أساليب العرب كذلك أن يعكسوا الأسلوب السابق؛ وضع المفرد موضع المثنى، فيضعوا المثنى موضع المفرد، فيأتي خطاب الواحد بلفظ الإثنين، ويذكر المثنى والمراد به الواحد على سبيل التوسع والتفارض بين الصيغتين. فوضع المثنى موضع المفرد من سنن العرب السائرة في القول، سيما في آي الذكر الحكيم ومطالع القصائد.

ومن ما يعد من هذا القبيل؛ قوله تعالى: {يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ}²، وإنما يخرج ذلك من المالح دون العذب. وكذا قوله عز وجل: {الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ}³، لأن الخطاب في الآية إنما هو لمالك خازن النار.

ومن ذا قول سويد بن كراع:

فإن تجزرائي يابن عفان أنزجر وإن تدعاني أحم عرضا ممعنا

حيث أورد الفعلين: "تجزرائي وتدعاني" مسندين في الظاهر إلى مثنى والمراد الأفراد كما هو واضح من قوله: "يابن عفان". ومثله قول يزيد بن الطثية:

فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجتز شيجا

حيث أورد صاحبي مثنى والمقصود به الرفيق، ومنه أيضا قول جرير:

بان الخليط برامتين فودعوا أو كلما رفعوا لبين تجزع

¹ - ابن عطية، المحرر الوجيز، مرجع سابق، ج8، ص693

² [الرحمن: 22]

³ [ق: 24]

حيث ثنى رامتين وهي أرض واحدة تسمى رامة¹.

ب- التبادل بين المفرد والجمع

من الأساليب الخاصة في مقولة العدد التقارض بين المفرد والجمع؛ فيعبر بالمفرد عن الجمع كما يرد الجمع للتعبير عن المفرد.

1- وضع المفرد موضع الجمع

ومن أساليب العرب الخاصة كذلك التعبير باللفظ المفرد أو ما يقوم مقامه من ضمير عن الجمع، ومنه قوله تعالى حكاية عن إبراهيم {قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ}²، فالمعنى هؤلاء ضيوفي ولكن جرى على التعبير بلفظ المفرد عن الجمع لوضوح المعنى وأمن اللبس³. ومنه كذلك قوله تعالى: {هُمْ أَعْدُوٌّ فَاحْذَرُهُمْ}⁴ فالمعنى هم الأعداء، ولكن جرى التعبير هنا أيضا بالمفرد عن الجمع⁵.

ومثل هذا قوله تعالى: {نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا}⁶، أي: أطفالا، وقوله جل وعلى: {وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا}⁷، فالمعنى وحسن أولئك رفقاء.

ومنه قول الراجز:

لا تنكروا القتل وقد سبينا في حلقكم عظم وقد شجينا

حيث وضع الحلق المفرد موضع الحلق، وكذا قول الشاعر:

كلوا في بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميص

حيث استعمل لفظة البطن بالإفراد موضع البطون⁸، ومنه كذلك قول الآخر:

بها جيف الحسرى، فأما عظامها فبيض وأما جلدها فصليب

حيث استعمل الجلد بالإفراد والمقصود الجمع جلود⁹، ومنه أيضا قول القطامي التغلبي:

¹ - ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص420

² [الحجر: 68]

³ السيوطي، المزهري في علوم العربية وأنواعها، مرجع سابق، ج1، ص333

⁴ [المنافقون: 4]

⁵ - نفس المرجع والصفحة ذاتها

⁶ [الحج: 5]

⁷ - [النساء: 69]

⁸ - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص209

⁹ - نفس المرجع والصفحة ذاتها

كأن نسوع رحلي حين ضمت حوالب غرزا ومعى جياعا
حيث لفظ "معى" المفرد والمقصود الأمعاء بالجمع، ومنه قول الآخر:

أحقا أن جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق

قال: فريق، كما تقول للجماعة: هم صديق، وقال الله تعالى جده: {عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ}¹. والمرد الجمع، ومن ذلك أيضا قوله تبارك وتعالى: {فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ}²، وإن شئت تقول: أنفسا³.

ومن مجيء الجمع بمعنى الواحد قوله تعالى: {بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}⁴، أجرى الأول على لفظ الواحد، والآخر على المعنى⁵.
ومنه قول الشاعر:

ألما تعلموا أنا أخوكم فقد برئت من الإحن الصدور
وقول الآخر:

ألا إن جيرانى العشية رائح دعتهم دواع من هوى ومنايح⁶
ومنه كذلك قول الشاعر:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد
ومنه كذلك أيضا قول زهير:

وإن يشتجر قوم يقل سرواتهم هم بيننا فهم رضى وهم عدل

حيث وحد "رضى" و"عدل" على أنهما من باب المصادر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث⁷.

ومنه أيضا قول الآخر:

وقوم على ذوي مرة أراهم عدوا وكانوا صديقا
كما يخرج عليه أيضا بعض النحويين قول الشاعر:

¹ [ق: 17]

² [النساء: 4]

³ - نفس المرجع والصفحة ذاتها

⁴ [البقرة: 112]

⁵ - سيبويه الكتاب، ج1، مرجع سابق، ص65

⁶ - حسين عباس الرفايع، مرجع سابق، ص90

⁷ - نفس المرجع، ص88

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت
وذلك لأن خبير يوازن المصدر كالصهيل والنعيق¹.

2- وضع الجمع موضع المفرد

ومن سنن العرب عكس الوضع السابق، فيأتون باللفظ الدال على الجمع أو ما يقوم مقامه من ضمير للتعبير به عن المفرد على سبيل التوسع والتقارض ومن ما ورد من ها القبيل قوله تعالى: {مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ} [التوبة: 17]، لأن المراد إنما هو المسجد الحرام. وكذا قوله عز وجل حكاية عن بلقيس: (وإني مرسله إليه بهدية فناظرة بم يرجع المرسلون)، والمراد الإفراد بدليل قوله تعالى: {فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانُ}، وقوله: {أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ}، ومنه أيضا قول الأعشى:

ومثلك معجبة بالشبا ب صاك العبير بأجسادها

يريد بجسدها، ومنه قول الفرزدق:

وإذا ذكرت أباك أو أيامه أخزاك حيث تقبل الأحجار

المقصود حيث يقبل الحجر يعني الحرم.

فهذه الشواهد تعد من إيراد الجمع مرادا به المثنى رغم انها ليس فيها هدر للمطابقة.

د- تبادل المثنى والجمع

1- وضع المثنى موضع الجمع

من أساليب العرب أيضا التعبير بالمثنى عن الجمع، إلا أنه في الحقيقة ليس بذلك الحد من الكثرة، ومن ما ورد من أمثله قول الشاعر:

كأن حملهم لما التقينا ثلاثة أكلب يتطاردان

حيث استعمل الفعل مسندا إلى ألف الإثنين، وهو راجع إلى جمع (ثلاثة أكلب)، ومنه أيضا قول الفرزدق:

وما قمت حتى كاد من كان مسلما ليلبس مسودي ثياب الأعاجم

حيث استعمل المثنى "مسودي" وهو يريد الجمع "مسودات"

¹ - نفس المرجع والصفحة ذاتها

² [النمل: 36]

³ [النمل: 37]

2- وضع الجمع موضع المثني

وقد أفرد له سيبويه باباً قال فيه: "هذا باب ما لفظ به مما هو مثني كما لفظ بالجمع، وهو أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: "ما أحسن وجوههما"، وأنت تقصد التعجب من الوجهين. وقد علل الخليل هذا المسلك اللغوي بأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذلك.

وعلل سيبويه ذلك بأنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون مفرداً وما يكون شيئاً من شيء، وقد جعلوا المفردين جميعاً¹. وكأن العرب أرادت أن تفرق بين الشيء الموجود منفرداً بطبيعته وبين الشيء الذي يكون جزءاً من كل، كالوجه والقلب، فإنها أجزاء من كل هو الجسم. فما كان شيئاً من شيء ينوب جمعه عن تثنيته، وهو الأكثر في كلامهم والأفصح، ومنه قوله تعالى: "إن نتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما.

الخاتمة:

يلحظ المنتبغ لتوظيف مقولتي النوع والعدد في الأساليب العربية، أن هاتين المقولتين - بما تمنحانه من إمكانات التبادل، والتنويع في الرصف والتركيب - قد أمدتا الأساليب العربية بملح اتساعي متميز، وظفته نصوص القرآن وإبداعات أرباب الكلمة وسلاطين القول. حيث جاءت بتوظيفات لهاتين المقولتين تكاد تنفك عن كل القيود والضوابط التي تضعها مصنفات التعليم وكتب القواعد. فذكر المؤنث وأنت المذكر وتصور معنى الواحد في الجماعة ومعنى الجماعة في الواحد، ووضع المثني موضع المفرد كما وضع المفرد موضع المثني. واستعمل المثني استعمال الجمع كما استعمل الجمع استعمال المثني، كل ذلك في شكل من التقابلات والتوازيات شديدة الترابط والتلاحم وإن أبدت خلاف ما عليه أنبت. ومن اللافت في هذا الصدد أن ملح الجمال والتميز الذي اتسمت به هذه النصوص إنما اكتسبته بتجاوزها للمحددات والضوابط النحوية المقررة في هذا الباب، باب المطابقة. حيث اعتمد بدلاً منها وضوح المعنى وأمن اللبس. وهذا أمر يؤكد أن القواعد والمحددات الأساسية التي وضعها النحاة للأبواب والمقولات النحوية إنما وضعوها كأساسيات للتحليل، ينطلق منها في التفسير ويعاد إليها ما خالفها بالتأويل وإبراز الصلات والروابط الباطنية بين تلك التظاهرات السطحية الخارجية والبنية العميقة الأساسية. وهو أمر ذو أهمية بالغة، حيث يضيف على الاستعمالات اللغوية نوعاً من الحرية المنظمة يرشد الإبداعات التركيبية ويبقيها في حدود المعقولة والمقبولة. حتى تكون مفهومة مستوعبة من

1 - سيبويه الكتاب، ج2، مرجع سابق، ص48

ناحية، ولغوية لا هوائية من ناحية من ناحية ناشية. وهما - في الحقيقة - منحيان شديدا الترابط
لا يمكن التفريق بينهما إلا من الناحية الإجرائية.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ت: طارق عبد عون الجنابي، ط1، مطبعة العاني، بغداد
ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط
ابن عطية :أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز،
ط2، دار الخير بيروت، لبنان، 2007م

ابن يعيش، أبو البقاء ابن يعيش، شرح المفصل، درا الكتب العلمية، 2001م
حسن خميس الملح، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، دار الشروق، 2001م
سيبويه، أبو بشر عثمان ابن قنبر، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي،
القاهرة،

حسين عباس الرفايعة، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة،
2003م

محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المع